شناشيل

موقف غير صحيح في ساحة التحرير

■ عدنان حسين

لم يكن من الحكمة ولا من المصلحة منع من قيل مرة انه موفد من رئيس الوزراء وأخرى انه نائب في البرلمان، من الالتقاء مع المتظاهرين في ساحة التحرير ببغداد أول من أمس، فليس لأحد، من المتظاهرين أو من الأجهزة الحكومية، الحق في منع أي شخص من الوصول إلى ساحة التحرير في أيام التظاهرات أو في غيرها من الأيام، إلا إذا كان في ذلك تهديد واقعي، بالدليل والبيّنة وليس بالظن الآثم، للأمن والنظام العام.

كان وجود ممثل لرئيس الحكومة أو عضو في مجلس النواب في الساحة في مثل هذه المناسبة فرصة ثمينة للتأكيد له ولرئيس الوزراء وللحكومة والبرلمان بان المتظاهرين بشر وليسوا وحوشا مجلوبة من أحراش إفريقيا أو غابات الأمازون، وإنهم جميعا مواطنون عراقيون، نساء ورجالاً، وهم في أغلبيتهم الساحقة وطنيون وليسوا من أتباع القاعدة أو من فلول نظام صدام أو من الحرامية المتربصين بالبنوك ودوائر الدولة والمحال التجارية، كما صوّرت بيانات وتصريحات حكومية وبرلمانية.

كانت فرصة لكي يقابل موفد رئيس الوزراء أو عضو البرلمان فنانين وأدباء وإعلاميين مرموقين وناشطين سياسيين وفي مجال المجتمع المدني وموظفين حكوميين وعمالاً وكسبة وحملة شهادات حقيقة وليست مزورة عاطلين عن العمل لسنوات عدة، شبابا وكهولاً من الجنسين، ويسمع منهم مباشرة أنهم ليسوا أعداءً إلا للفاسدين والمحتالين وناكري حقوق الشعب ومصادري حقوقه وحرياته من السياسيين ومسؤولي الجهاز الحكومي، وان ما دفع بهم إلى هذه الساحة وسواها هو عدم وفاء النخبة الحاكمة بوعودها لناخبيها وعدم قيامها بواجباتها المحددة في الدستور الذي صاغتها هذه النخبة بنفسها.

كانت مناسبة لكي يدرك موفد رئيس الوزراء أو عضو البرلمان أن الحكومة، ومعها بعض البرلمانيين، أخطأت كثيراً في تقييمها للمتظاهرين وتظاهراتهم حتى قبل انطلاقها، وأنها أخطأت كثيرا أيضا في إعطاء الأوامر إلى قوات الأمن من الشرطة والجيش على السواء بالتعامل بوحشية مع المتظاهرين، وان خطوة إرسال موفد لرئيس الحكومة أو مجلس النواب إلى المتظاهرين تأخرت كثيرا عن موعدها، فهذا كان ينبغي أن يتم في ٢٥ شباط الماضي.

لم يكن هدف التظاهرات إسقاط الحكومة أو تغيير النظام حتى يرفض المتظاهرون الالتقاء بممثلي الحكومة أو مجلس النواب، الشكاوى والمطالب التي رفعها المتظاهرون في شعاراتهم المكتوبة وهتافاتهم الصوتية لا تتحقق من تلقاء ذاتها، بل أن أمرها مرهون بما يشرّعه مجلس النواب وما تنفّذه الحكومة وبرقابة مجلس النواب على الحكومة لأداء الواجبات التي تعهدتها في برنامجها، وخلال السنوات الخمس الماضية أخفق كل من مجلس النواب والحكومة تماما في ما كان يتعين عليهما القيام به، وهذا ما دفع بالناس للنزول إلى الساحات والشوارع لرفع أصواتهم عاليا بعدما وجدوا أن النخبة الحاكمة لا تكترث البتة بالمآل المأساوي الذي انتهت إليه أحوال البلاد والعباد.

لا آمال كبيرة أو صغيرة معقودة على هذه الحكومة وهذا البرلمان في إحداث التغيير المطلوب والنقلة النوعية اللازمة في حياة الشعب العراقي، هذا صحيح تماما، لكن من الصواب والحكمة والمصلحة مع هذا ألا يتصرف المتظاهرون بما يعطي الحكومة والبرلمان ذريعة القول بان موقف المتظاهرين غير بنّاء.

adnan255@btinternet.com

نشطاء يرون تصاعد لهجة الإصرار على تحقيق الإصلاح

التحرير: العراقيون يحولون نصب الحرية إلى مزار أسبوعي

□ متابعة/ المدى

بعد جمعة الاحتجاج الثالثة والتي سميت ببغداد "جمعة الحق"، لا يزال المتجمعون في ساحة التحرير يصرون على ترديد شعارات تدعو إلى الخلاص والحرية وتطالب الحكومة بإصلاح النظام السياسي ووضع حد للفساد المستشري وتحسين مستوى الخدمات المتردي.

تظاهرات العراق بدأت منذ ثلاثة أسابيع. وربما كانت الأحداث التي شهدتها تونس ومصر في الشهرين الماضيين قد أوحت للعراقيين بحقيقة ان المظاهرات الشعبية والعفوية يمكن ان تحدث ما تعجز عن تحقيقه السياسة والمعارضة المنظمة.

وكما فعلوا في الجمعتين الماضيتين تجمع المحتجون امس الاول في ساحة التحرير وتحت نصب الحرية الذي يعتبر احد معالم بغداد البارزة ورفعوا لافتات ورددوا هتافات تنتقد الحكومة ورئيسها وتطالب بمحاربة الفاسدين ومعاقبتهم.

كل هذه الممارسات لم يألفها العراقيون، لا قبل العام ٢٠٠٣ ولا حتى بعده رغم أن النظام الذي أسس في العراق بعد ذلك العام يستند إلى الديمقراطية وإلى التعددية ويدعو إلى احترام التعبير وحرية التظاهر.

شعارات المتظاهرين لم تدع إلى إسقاط النظام كما هو الحال في عدد من الدول العربية لكنها دعت إلى إصلاحه.

الشعارات كانت تدعو إلى تحسين الخدمات وتوفير فرص عمل لأعداد غفيرة من العاطلين جلهم من الشباب وتنتقد بيروقراطية الدولة وتقاعسها عن توفير فرص العيش الكريمة رغم أن ميزانية العراق تفوق ميزانيات العديد من الدول المجاورة مجتمعة.

واقر مجلس النواب قبل أيام ميزانية العام الحالي والتي تجاوز حجمها ٨٠ مليار دولار.

شارك في الاحتجاجات فئات مختلفة من شباب ومسنين ونساء ورجال.

ورفع احد المتظاهرين لافتة كتب عليها "أين حقي من النفط" فيما رفع آخر لافتة قال فيها "أين المساواة يا من احتكرتم السلطة". وكانت بين العبارات الأخرى "نعم لوحدة العراق ولا للتقسيم" و "حظر التجوال وقطع الطرقات باطل" و "تكميم الأفواه باطل".

وكالة رويترز نقلت عن نديم يحيى الذي يبلغ من العمر ٥٣ عاما انه يعمل سائق سيارة أجرة وهو يحمل صورة لابنه سعد ولافتة مكتوب عليها "أين مصير المفقودين في معركة أم الكراسي" في انتقاد للكتل السياسية التي أدت خلافاتها إلى تأخير تشكيل الحكومة لتسعة أشهر بعد الانتخابات البرلمانية.

قال يحيى إن ابنه اختطف من منزله في كانون الأول من العام ٢٠٠٧ وهو لا يعرف مصيره إلى الآن.

وأضاف بشيء من الغضب والمرارة والألم وبنبرة حادة "كل هؤلاء الرموز السياسية يجب أن يحاكموا لأنهم هم السبب في اختطاف ابني، لولا خلافاتهم لما حصل في العراق ما حصل".

وقال حسين عبد الله "نطالب باجتثاث الفساد ومحاربة المفسدين"، فيما قال عامر حسن (٥٠ عاما) وهو موظف حكومي انه اخرج من منزله في منطقة حي العدل في العام ٢٠٠٦ بسبب العنف الطائفي الذي اجتاح العراق في تلك الفترة وحين عاد إليه وجده قد لحقت به أضرار كبيرة.

وقال إنه يطالب الحكومة بتعويض كل من اخرج من منزله بسبب العنف الطائفي.

وقال "أخرجت من بيتي بالقوة في العام ٢٠٠٦ وعندما عدت إليه بعد سنتين وجدته خربا.. الحكومة وعدت بتعويضنا ولحد الآن لم يحدث شيء".

ووسط المتظاهرين وقف عباس اللامي وزوجته كفاح الخزعلي الطاعنة بالسن والتي لم تتمكن من الوقوف طويلا فجلست على الرصيف. حمل الاثنان صورة لابنيهما هشام وحمدي اللذين قالا إنهما قتلا في العام ٢٠٠٦ في حي الدورة في ذروة الاقتتال الطائفي.

وأضاف وهو يهتف بأعلى صوته فيما تبعه آخرون في ترديد الهتاف "هذا الوطن ما نبيعه.. إخوان سنة وشيعة" في إشارة إلى توحدهم ونبذ الطائفية.

وقال جواد كاظم وهو ضابط متقاعد يبلغ من العمر ٧٠ سنة انه جاء ليطالب بتعديل قانون التقاعد العسكري بما يسمح بزيادة معاشه هو وأقرانه.

وقال "هل يكفي راتب متقاعد قدره ٢٥٠ الف دينار (ما يقارب ٢٠٠ دولار) لإعالة شخص لديه ثمانية أطفال وخدم بلده أكثر من ٢٠ سنة".

أما شعارات المتظاهرين فكانت أكثر قسوة مما كتب على اللافتات. ورددت مجموعة من المتظاهرين شعارات تعكس حالة اليأس والقنوط التي أصابت الشارع العراقي وعدم الثقة بوعود المسؤولين مثل "إحنا (نحن) أهل النفط عطالة بطالة (بدون عمل)" و "يا حيتان ما تدرون بالجوعان" و "هاي جمعة وبعد جمعة والفاسد لازم نطلعه" مما يعكس إصراراً على مواصلة التظاهر حتى الاستجابة للمطالب ومحاربة الفاسدين.

ولم يخل المشهد من الوجود الكثيف لقوات الأمن التي كادت أعدادها تضاهي أعداد المتظاهرين. فعلى مقربة من ساحة التحرير وفي شارع الرشيد وفي الشوارع الفرعية القريبة من ساحة التحرير اصطفت أعداد كبيرة جدا من سيارات الهمفي التابعة للجيش العراقي والعربات المزودة بخراطيم المياه فيما وقف العشرات من قوات مكافحة الإرهاب على أهبة الاستعداد للتدخل.

ورفض العديد من ضباط الجيش والشرطة الحديث لكن ضابطا بالجيش برتبة مقدم كان يقف حوله العديد من الجنود المدججين بالسلاح قال "نحن هنا لحماية المتظاهرين ليس إلا." ولدى سؤاله عن سبب نشر هذه الأعداد الكبيرة من القوات الأمنية قال "أنت تعرف وضعنا.. يجب أن نكون حذرين."

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قد أمهل حكومته في السابع والعشرين من الشهر الماضي ١٠٠ يوم للعمل على تلبية مطالب المتظاهرين ووضع خطط عمل لتحسين مستوى الخدمات وتوفير فرص عمل ومكافحة الفساد. وهدد المالكي بطرد الوزير الذي لا يستجيب لهذه الدعوات.

لكن يبدو أن وعود المالكي لم تجد آذاناً صاغية أو أنها لم تعد قادرة على إعطاء العراقيين بارقة أمل جديدة.

قال احمد هادي (٤٣ عاما) ويعمل أجيراً يومياً إن المالكي "وعد بمئة يوم وأنا أعطيه ١٠٠ يوم أخرى. وأنا اقسم أن الحكومة لن توفر حلولا".

المحافظ لا ينكر مسؤوليته عن تردي الأوضاع

النجيفي: الأغلبية وحدها تقيلني

□ متابعة/ المدى

ذكر محافظ نينوى، أمس السبت، أن استقالته ترتبط برأي الأغلبية في المحافظة، لافتا إلى انه يتعامل مع الأحزاب التي تدعو لذلك على قدر وزنها وشعبيتها وحجمها انتخابيا.

وقال اثيل النجيفي لوكالة كردستان للأنباء إن "موضوع استقالتي مرتبط برأي مواطني محافظة نينوى، وبرأي الأغلبية فيهم"، مضيفا بالقول "أما أن تطالب بذلك بعض الأحزاب أو الجهات ذات المصالح الخاصة، فإننا نتعامل مع هذه المطالب على قدر وزن تلك الأحزاب شعبيا وانتخابيا".

وعن تردي الوضع الخدمي في نينوى، أشار إلى أن "المحافظة تتحمل جزءاً من مسؤولية وجود نقص في الخدمات بالمدينة، وشأنها شأن أي منطقة أخرى في العراق"، مبينا أننا "كنا نعتقد إن أداءنا أفضل من غيرنا، إلا أن هذا لا يعني أننا قد وصلنا إلى الدرجة التي نرضى نحن عنها". وبخصوص البيان الأخير الذي أصدره مجلس المحافظة، وايلاء الاهتمام لمركز المدينة دون الأطراف، يرى النجيفي أن "البيان كان بحدود الاستجابة لطلبات المتظاهرين، وتحدث حول ما طرحه المتظاهرون، وجميع الأمور المطروحة تشمل المدينة واقضيتها ونواحيها"، واستدرك بالقول "أما إذا كنتم تقصدون المناطق المحايدة لإقليم كردستان، فإننا ننتظر اليوم الذي تتمتع الجماهير في تلك المناطق بقدر من الحرية يمكنها من التظاهر"، حسب تعبيره.

واعتبر انه "عند الحديث عن نقص في تبليط الشوارع ومقارنته بحياة أشخاص قتلوا داخل السجون، فمن المؤكد أننا يجب أن نعطي الأولوية للمعتقلين، وكذلك فان الوضع الأمني ينعكس على الخدمات".

وكانت محافظة نينوى قد أصدرت الخميس الماضي، بيانا بشأن مهام وعمل اللجان المحلية التي وجه محافظ نينوى اثيل النجيفي بتشكيلها، واشتملت على تقسيم مدينة الموصل لقواطع عمل.

وتولى النجيفي الذي يتزعم قائمة الحدباء، منصب محافظ نينوى في نيسان ٢٠٠٩، واستحوذت قائمته (١٩ مقعدا) على غالبية المناصب الإدارية، مما حدا بقائمة نينوى المتآخية (١٢ مقعداً من أصل ٣٧ مقعداً) إلى مقاطعة الحكومة المحلية، كما قاطعت ١٦ وحدة إدارية حكومة النجيفي لاحقا.

وتعد مدينة الموصل، مركز محافظة نينوى، وهي من المحافظات ذات الاثنيات والقوميات المتعددة، مسرحا للأعمال المسلحة منذ سقوط النظام السابق في العام ٢٠٠٣، وبرغم تطبيق أكثر من خطة أمنية فإنها ما زالت تعيش حالة من عدم الاستقرار.

وكان النجيفي قد كشف في وقت سابق عن اقتراح قدمه رئيس الحكومة نوري المالكي يقضي بتقديمه استقالته ونقل قائد الفرقة الثانية في الجيش بالموصل إلى خارج المحافظة، وفيما أكد عدم تخليه عن منصبه إلا في حال توفر مطلب جماهيري واسع، قدر الخسائر الناتجة من إحراق مبنى المحافظة وتخريب محتوياته وأثاثه وسرقتها بمليار ونصف دينار عراقي.

وقال النجيفي إن انتخابه محافظاً لنينوى "شرعي وقانوني"، مؤكداً أنه "لن يتخلى عن منصبه إلا إذا كان هناك مطلب جماهيري واسع بذلك، شرط أن تسلم المحافظة إلى جهات جديرة ومخولة شرعا للمنصب".

واعتبر النجيفي أن "هناك مؤامرة ضد مدينة الموصل"، كاشفاً عن "مقترح قدمه رئيس الوزراء نوري المالكي إلى شقيقه رئيس البرلمان أسامة النجيفي ينص على تقديم محافظ نينوى استقالته ونقل قائد الفرقة الثانية في الجيش العراقي بالموصل اللواء الركن ناصر الغنام إلى خارج المحافظة".

وأكد النجيفي رفضه المقترح، عازياً السبب إلى أن "قائد الفرقة الثانية جاء بكتاب رسمي وينقل منها أيضاً بكتاب رسمي، فيما وصل المحافظ عبر الانتخابات ولن يغادره إلا عبرها".

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قد دعا، الاثنين الماضي، محافظ نينوى أثيل النجيفي إلى تقديم استقالته تلبية لمطالب المتظاهرين، فيما تعهد بإقالة المقصرين من الوزراء والمحافظين، مشيراً إلى أن رئاسة الوزراء طالبت مجلس النواب بحل المجالس البلدية وإجراء انتخابات جديدة.

وطالب محافظ نينوى الحكومة المركزية بـ"الالتفات إلى المواطنين وتوفير كافة احتياجاتهم وضمان حقوقهم المشروعة"، معتبراً أنه "الحل الوحيد لتجاوز جميع الأزمات والمشاكل في نينوى والعراق".

وأوضح النجيفي أن "التهاون الوحيد الذي وقعت فيه إدارة نينوى هو قلة مطالباتها للحكومة المركزية بحقوق الأهالي، وهذا الأمر تغير كلياً حيث سنستمر في المطالبات حتى تحقيقها".

من جهة ثانية، ذكر النجيفي أنه "على الرغم من الخطورة التي كانت تهددنا داخل مبنى المحافظة أثناء اقتحامه من قبل عدد من المتظاهرين وإحراقه، الجمعة الماضي، أصدرنا أوامر بعدم إطلاق النار باتجاه المتظاهرين، كما رفضنا بعض المقترحات الداعية إلى طلب المساعدة من القوات الأميركية"، مضيفا "أفضل تقديم استقالتي على طلب المساعدة الأميركية".

وكان محافظ نينوى أثيل النجيفي أعلن عن اتخاذ سلسلة إجراءات سريعة لتنفيذ مطالب المتظاهرين، فيما توعد باتخاذ إجراءات صارمة بحق من يحاول الإخلال بالأمن والتجاوز على المؤسسات الحكومية خلال أي تظاهرات مقبلة، كما أشار إلى أن نائب رئيس أركان الجيش العراقي وصل إلى المحافظة للتحقيق بأعمال العنف التي رافقت التظاهرات السابقة والإشراف على أوضاع المدينة الأمنية.

وعمت العديد من المدن منذ ٢٥ من شباط الماضي موجة احتجاجات على استشراء الفساد المالي والإداري في المؤسسات التنفيذية إلى جانب المطالبة بتوفير فرص العمل وتحسين الوضع المعيشي.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي أعطى جميع الوزارات والمؤسسات المستقلة مهلة أمدها ١٠٠ يوم حددت لمتابعة ما ستنجز من مطالب المحتجين ليتم بعدها محاسبة المقصرين، فيما طالب مجلس النواب بمساءلة وإقالة مجالس المحافظات التي أخفقت في تحسين الخدمات أو القيام بواجباتها.

مواطنون: الحكومة تجهل الأولويات

دولاب هواء في بغداد يعادل ست مدارس نموذجية

□ بغداد/ المدى والوكالات

كشف مصدر في مديرية الأبنية المدرسية في وزارة التربية أن كلفة بناء مدرسة نموذجية يقارب نحو مليون دولار. في وقت استهجن مواطنون صرف مبلغ ستة ملايين دولار لبناء دولاب هواء في العاصمة.

وجاء ذلك في وقت أكدت سحر حربي مديرة الإعلام التربوي في وزارة التربية في اتصال هاتفي مع "المدى" إن المبلغ الذي خصص لأجل متابعة الأبنية المدرسية هو ٦٠٠ مليار دينار، مضيفة أن هذا المبلغ يكون لغرض تعمير المدارس فضلا عن بناء أخريات جديدة وفق التصاميم الحديثة.

من جانب آخر، قال المصدر للوكالة الإخبارية للأنباء أن "البلاد بحاجة إلى بناء المئات من المدارس سيما في مناطق الجنوب التي مازالت بحاجة إلى القضاء على المدارس الطينية التي تبذل وزارة التربية جهودا كبيرة من اجل حل أزمة نقص المدارس، وفك الازدواج فيها".

وبرغم تصريحات المسؤولين عن الخدمات بأن المشاريع التي ينفذونها فوق الأرض وتحتها تخضع لحسابات وجدوى اقتصادية أو خدمية إلا أن بعضها لا تخضع إلى أولويات حاجات الناس.

وكثيرا ما رصد المواطنون مشاريع لإكساء أرصفة وتزويقها في بعض المناطق في وقت تغمر مياه المجاري والأوحال شوارع مهمة من العاصمة.

قبل أيام توفر لزوار متنزه الزوراء (دولاب هواء) هو الثاني في منطقة الشرق الأوسط والتي تعادل كلفته بناء ستة مدارس نموذجية، وبرغم أن اختصاص أمانة بغداد هو غير اختصاص الأبنية المدرسية إلا أن المقارنة صحيحة إذا ما كنا نرى أن مؤسسات الدولة بحاجة إلى تخطيط عملي لتغطية حاجات الناس وتحديد أولوياتها.

كشف مصدر في مديرية الأبنية المدرسية في وزارة التربية أن كلفة بناء مدرسة نموذجية يقارب نحو مليون دولار.

وقال المصدر إن "البلاد بحاجة إلى بناء المئات من المدارس سيما في مناطق الجنوب التي مازالت بحاجة إلى القضاء على المدارس الطينية التي تبذل وزارة التربية جهودا كبيرة من اجل حل أزمة نقص المدارس،وفك الازدواج فيها".

وقال بيان لأمانة بغداد إن أمين بغداد أكد خلال خلال افتتاح (الدولاب) إن الأمانة منحت عدداً كبيراً من إجازات الاستثمار لبناء مشاريع في مختلف القطاعات الترفيهية والسكنية والخدمية ومنها مشروع دولاب الهواء الذي أنجز بتصنيع وخبرات ايطالية ليكون ثاني أعلى دولاب هواء في منطقة الشرق الأوسط وهو جزء من سعي أمانة بغداد الدؤوب لزيادة الأماكن السياحية والترفيهية بما يضمن راحة ورفاهية العوائل البغدادية.

وأضاف أن أمانة بغداد بدأت بتنفيذ مشاريع مهمة في القطاع السياحي والترفيهي عن طريق الاستثمار منها مشروع ارض السندباد ضمن مدينة العاب الرصافة بكلفة (٦٠) مليون دولار وسيتم افتتاح المرحلة الاولى منه في غضون الستة أشهر القادمة وكذلك مشروع المدينة المائية شمال بغداد قرب مدينة الشعلة ومدينة ألعاب حي العدل قرب طريق المرور السريع بمساحة (٦٥) دونماً وأخرى ضمن قاطع (٩) نيسان.

من جهته يقول المواطن محمد حسن: "إن البلاد تشهد منذ مدة العديد من التظاهرات وفي مختلف المحافظات احتجاجا على نقص الخدمات بينما تقوم أمانة بغداد ببناء أعلى دولاب هواء في منطقة الشرق الأوسط بكلفة (٦) ملايين دولار".

المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون